

برنامج تطوير
القطاع المالي

2025

التقرير السنوي
نحو قطاع مالي متنوع وفعال

برنامج تطوير
القطاع المالي





برنامج تطوير القطاع المالي

سنة
العلم
والثقافة



برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية السعودية 2030

يُعد برنامج تطوير القطاع المالي أحد البرامج التنفيذية لرؤية السعودية 2030، ويرتكز على بناء قطاع مالي متنوع وفعال ورقمي ومستقر، يُعزّز تنويع الاقتصاد الوطني، ويدعم تنمية القطاع الخاص، ويُساهم في رفع مستوى المعيشة وتمكين الادخار وتعزيز الشمول المالي.





محاور رؤية السعودية 2030 التي يدعمها البرنامج

وطن طموح

حوكمة وكفاءة عالية في
القطاع المالي

اقتصاد مزدهر

تنويع مصادر الدخل وتنمية
القطاع الخاص

مجتمع حيوي

تمكين الادخار والشمول
المالي للأفراد

الأهداف الإستراتيجية الأربعة للبرنامج

02 تطوير سوق
مالية متقدمة

01 تمكين المؤسسات المالية
من دعم نمو القطاع الخاص

04 تمكين إستراتيجية
التقنية المالية

03 تعزيز وتمكين التخطيط
المالي (التقاعد، الادخار)





المحتويات

07	كلمة رئيس لجنة البرنامج
08	كلمات أعضاء اللجنة
12	الأهداف الإستراتيجية
14	مؤشرات الأداء 2025م
20	المنجزات وفق الأهداف الإستراتيجية
35	التطلعات المستقبلية 2026م



كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان وزير المالية



الإدراج المزدوج في كل من مؤشر جي بي مورغان لأدوات الدين الحكومية للأسواق الناشئة، وذلك بشكل تدريجي ابتداءً من 29 يناير 2027م، بالإضافة إلى مؤشر بلومبيرغ للسندات الحكومية بالعملة المحلية للأسواق الناشئة.

كما تضاعف حجم سوق التأمين من 42 مليار ٢ في العام 2021م ليتجاوز 84 مليار ٢ بنهاية العام 2025م محققاً معدل نمو قدره 10.7% مقارنة بالعام السابق 2024م. وقد ارتفعت نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 1.92% العام 2020م إلى 2.25% العام 2025م، ومن المستهدف وصول هذه النسبة إلى 3.6% بحلول العام 2030م.

وشهد العام 2025م تركيزاً على تنمية رأس المال البشري في القطاع المالي، حيث أسهمت الأكاديمية المالية في تأهيل أكثر من 25 ألف مستفيد من خلال برامج متخصصة، إلى جانب تمكين وإعداد أكثر من 1,500 قيادي وقيادية عبر برامج قيادية نوعية تستهدف بناء الكفاءات الوطنية وتعزيز جاهزيتها لتولي الأدوار القيادية في القطاع المالي، كما واصلت الأكاديمية المالية توسيع نطاق التدريب الرقمي بإطلاق 29 برنامجاً جديداً، بما يعزز الوصول إلى فرص التطوير المهني ويدعم استدامة تنمية القدرات في القطاع.

إن هذه الأرقام والمؤشرات تمثل حافزاً لمواصلة تحقيق المزيد من الإنجازات، وهي مدعاة لتقديم الشكر والتقدير لكل من أسهم في هذه النتائج. وبعون الله، ثم بدعم قيادتنا الرشيدة، سنواصل العمل على تعزيز مكانة القطاع المالي السعودي ودوره في دعم التنمية الوطنية، سائلين الله التوفيق والسداد.

ومع تقدّم البرنامج في تحقيق مستهدفاته ضمن إطار رؤية السعودية 2030، تتجه الجهود القادمة نحو مواءمة الأولويات الوطنية، وتنسيق المبادرات عبر مختلف مكونات القطاع، وتعزيز منظومة مالية تتسم بالمرونة والتنافسية، وقائمة على الابتكار.

تعكس النتائج التي حققها برنامج تطوير القطاع المالي جانباً مهماً في تنفيذ مستهدفات رؤية السعودية 2030، إذ أسهم البرنامج في بناء منظومة مالية أكثر كفاءة ومرونة، قادرة على دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية، في ظل ما تشهده المملكة من تطور في هذا العهد الزاهر لخدام الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله-.

وواصل البرنامج العمل على تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، وتعزيز تبني التقنيات المالية والحلول المبتكرة، بما يدعم تنوع القطاع المالي وعمقه. وفي هذا السياق، استمر البنك المركزي السعودي في تطبيق أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير الدولية، بما يعزز متانة القطاع واستقراره، ويرفع جاهزيته للتعامل مع المتغيرات من خلال تطوير الأطر التنظيمية وتحديث أدوات الرقابة.

وشهد قطاع مؤسسات السوق المالية المرخصة نمواً ملحوظاً، إذ ارتفعت إيرادات القطاع بنسبة 18% لتصل إلى نحو 22.09 مليار ٢ خلال العام 2025م مقارنة بالعام 2024م، كما ارتفع عدد مؤسسات السوق المالية المرخصة إلى 215 مؤسسة بنهاية العام 2025م، بنسبة نمو بلغت 16% مقارنة بالعام 2024م. وكذلك استمر العمل على تعزيز الدور المحوري للسوق المالية في تمويل النمو الاقتصادي، والارتقاء بصناعة إدارة الأصول، وتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين، إذ تم ترخيص شركة ترايد ويب (Tradeweb) كأول شركة تُفعل نشاط التداول البديل للصكوك وأدوات الدين في المملكة، وثاني جهة تدير سوقاً ثانوية لتداول أدوات الدين بعد تداول السعودية.

كما واصل البرنامج العمل على المواءمة مع أفضل الممارسات العالمية في الاستثمار المستدام، من خلال تطوير دليل إصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمربطة بالاستدامة، بما يعزز تبني ممارسات التمويل المستدام، إذ نتج عن هذه الجهود

كلمات أعضاء لجنة برنامج تطوير القطاع المالي



معالي الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم

وزير الاقتصاد والتخطيط

من العام 2024م إلى 11.5% في الربع الرابع من العام 2025م، داعمةً بذلك أحد أهم محركات تنويع الاقتصاد واستحداث الوظائف.

وفي إطار تعزيز الابتكار، استمر البرنامج في تنفيذ إستراتيجية التقنية المالية، التي أسهمت في تطوير منتجات وحلول تمويلية واستثمارية وتأمينية مبتكرة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الجهات الفاعلة في قطاع التقنية المالية إلى أكثر من 300 جهة، مما ساهم في خلق فرص وظيفية جديدة، وتعزيز الابتكار، وزيادة الشمول المالي، ورفع حصة المعاملات غير النقدية إلى 85% في العام 2025م.

وختاماً، نتطلع في وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال العام 2026م إلى الاستمرار في جهودنا مع فريق عمل البرنامج وشركائه لزيادة حجم الحول التمويلية وتنوعها من خلال الإصلاحات الهيكلية وتعميق السوق المالية، بما يساهم في تمكين الإستراتيجيات الوطنية من تحقيق مستهدفات رؤية السعودية، ودعم مسيرة التنويع واستدامة النمو الاقتصادي.

بفضل من الله، ثم بفضل القيادة الحكيمة لمولاي خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي العهد -حفظهما وأيدهما الله-، واصل برنامج تطوير القطاع المالي تحقيق إنجازات نوعية خلال العام 2025م، في إطار رؤية السعودية 2030؛ والتي ساهمت في تعزيز كفاءة القطاع المالي وزيادة عمقه ورفع تنافسيته، إضافة إلى خلق مسارات جديدة للحلول التمويلية والاستثمارية، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي ويعزز مرونته وقدرته على مواجهة المتغيرات.

نجح البرنامج خلال العام 2025م في تحقيق تطلعاته لدعم نمو الأنشطة غير النفطية، حيث ارتفعت حصة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من البنوك وشركات التمويل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 61% في العام 2024م إلى 65.72% في العام 2025م، لتصل قيمة الائتمان إلى 3.15 تريليون \$ بنهاية العام، مما ساهم في دفع وتيرة نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية بنحو 4.9%. كما شهدت قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة نموًا ملحوظًا، إذ ارتفعت حصتها من إجمالي الائتمان الخاص من 9.6% في الربع الرابع



معالي الأستاذ فهد بن عبد الجليل آل سيف
وزير الاستثمار

عجلة المشاريع الكبرى ضمن رؤية السعودية 2030. ومن خلال تعزيز التقنية المالية وتطوير السوق المالية، نجح البرنامج في جعل المملكة مركزاً مالياً رائداً ومحققاً لمنحآت ملموسة تعزز من مرونة الاقتصاد واستدامته.

يسعى برنامج تطوير القطاع المالي لبناء قطاع مالي متنوع ومستقر يدعم نمو الاقتصاد السعودي. ويلعب البرنامج دورًا حيويًا في تمكين القطاع الخاص وتحفيز الادخار والاستثمار، مما يسهم بشكل مباشر في دفع

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القوير رئيس مجلس هيئة السوق المالية



الاستثمار الدولي، فقد بلغ حجم الاستثمارات الدولية أكثر من 560 مليار ريال سعودي بنهاية العام 2025م، ويعزى ذلك إلى التحسينات التنظيمية التي استهدفت رفع كفاءة السوق وتوسيع وتسهيل نطاق الوصول إليه. وانطلاقاً من تعزيز جاذبية السوق المالية ورفع مستوى تنافسيتها، تم السماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في أسهم الشركات العقارية المدرجة التي تستثمر في مكة المكرمة والمدينة المنورة، بما يسهم في تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى السوق المالية. وفي إطار تعزيز حماية المستثمرين، تم تفعيل صناديق التعويض لأول مرة بما يسهم في تيسير إجراءات تعويض المتضررين من المخالفات المرتكبة، لتصبح المملكة ثاني دولة على مستوى العالم تطبق هذا النموذج. وقد أسفر ذلك عن تعويض أكثر من 20 ألف متضرر خلال العام 2025م. وتؤكد منظومة السوق المالية التزامها بمواصلة تطوير السوق وتعزيز تنافسيتها، بما يدعم دورها المحوري في تنمية الاقتصاد الوطني.

واصلت منظومة السوق المالية خلال العام 2025م تقدّمها في مسار تطوير القطاع المالي ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال تعزيز كفاءة السوق وجاذبيتها الاستثمارية. وجاءت صناعة إدارة الأصول ضمن أبرز محركات نمو السوق المالية خلال العام 2025م، إذ بلغت قيمة الأصول المُدارة نحو 1,240 مليار ريال سعودي بنهاية العام، بارتفاع قدره 18% على أساس سنوي، بما يعكس أثر المبادرات التنظيمية والتطويرية التي أسهمت في تعزيز هذه الصناعة. كما استمرت الجهود في تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، إذ بلغ حجم سوق أدوات الدين في المملكة نحو 877 مليار ريال سعودي بنهاية العام 2025م، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 6%. وشهد العام ترخيص أول شركة تُفعل نشاط التداول البديل للصكوك وأدوات الدين في المملكة، بما يسهم في تعميق السوق ورفع مستويات السيولة وتعزيز التداول المؤسسي. أما على صعيد جذب

معالي الأستاذ أيمن بن محمد السيارى محافظ البنك المركزي السعودي



المدفوعات الرقمية، والمصرفية المفتوحة، والتقنيات الداعمة للخدمات المالية. كما استمرت الجهود الرامية إلى تطوير البيئة التنظيمية الممكنة للابتكار، بما يعزز التنافسية في القطاع المالي، ويرفع جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وعلى صعيد أنظمة المدفوعات، شهدت المدفوعات الإلكترونية نمواً معتبراً، إذ بلغت نسبتها 85% من إجمالي عمليات الدفع في قطاع التجزئة (الأفراد)، مما يؤكد متانة البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، ويعكس التقدم الملحوظ نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد في المملكة.

كما عمل البنك المركزي على مواصلة جهوده في تعزيز الاستقرار المالي من خلال الإشراف القائم على إدارة المخاطر واختبارات التحمل، ملتزماً بأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

واستشرافاً للمرحلة المقبلة، يواصل البنك المركزي السعودي خلال العام 2026م العمل على تنفيذ إستراتيجياته، وتطبيق التدابير الاحترازية، ودعم الابتكار، وتطوير منظومة المدفوعات، وتعزيز الثقافة المالية؛ بما يسهم في ترسيخ قطاع مالي قوي ومرن وداعم للنمو المستدام في مواجهة التحديات العالمية.

واصل البنك المركزي السعودي "ساما" خلال العام 2025م تنفيذ مبادراته الإستراتيجية الهادفة إلى تطوير القطاع المالي، ورفع كفاءته، وتعزيز مساهمته في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

إذ استمر القطاع المصرفي في أداء دوره المحوري في الاقتصاد، مستنداً إلى أداء قوي يعكس متانة النظام المالي في المملكة؛ حيث بلغت أصول القطاع المصرفي نحو 4.95 تريليون ريال مدعومة بإدارة فاعلة للسيولة من قبل البنك المركزي، وارتفاع معدلات كفاية رأس المال، مع التزام البنوك المحلية بكافة المتطلبات الاحترازية بما في ذلك معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية. وفي السياق ذاته، ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بنحو 10.4% ليصل ما يقارب إلى 3 تريليون ريال بنهاية العام 2025م، بما يعادل 64% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي مجال التقنية المالية، واصل البنك المركزي تنفيذ إستراتيجية التقنية المالية بالتعاون مع شركاء المنظومة، حيث بلغ عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة 301 شركة بنهاية العام 2025م، متجاوزاً مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2025م البالغ 230 شركة. ويعزى هذا النمو إلى التوسع في الأنشطة الابتكارية في

معالي الأستاذ عبدالعزيز بن حسن البوق رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين



بحيرة البيانات التأمينية ومنصة التكامل التأميني التي تربط 22 شركة تأمين، بما أسهم في توسيع الاستفادة من البيانات في صناعة القرار، وتعزيز مستويات الحوكمة والشفافية وكفاءة إدارة المخاطر.

واستشرافاً للمرحلة المقبلة، تواصل الهيئة العمل على بناء قطاع تأميني أكثر عمقاً وأثراً في الاقتصاد الوطني، من خلال رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 3.6%، ومضاعفة رأس المال المبني على المخاطر ليصل إلى 50 مليار ريال، وزيادة عدد المستفيدين من التأمين الصحي إلى 23 مليون مستفيد مقارنة بنحو 14.4 مليون مستفيد حالياً، إلى جانب تنفيذ ما يقارب 200 تعديل تنظيمي أسهمت في تعزيز الابتكار، ورفع كفاءة السوق، وحماية حقوق حملة الوثائق. وتعكس هذه المنجزات أهمية مواصلة العمل بالشراكة مع الجهات التنظيمية والقطاع الخاص وكافة أصحاب المصلحة؛ لترسيخ قطاع تأميني متقدم يدعم المرونة الاقتصادية ويواكب تطلعات المملكة.

وفي الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو سيدي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظهما الله - على ما يحظى به القطاع المالي من دعم واهتمام مكناه من تحقيق هذه المنجزات.

شكّل العام 2025م امتداداً لمسيرة التطوير والتحول التي يشهدها قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، حيث واصل القطاع العمل نحو تحقيق مستهدفاته الإستراتيجية ضمن منظومة برنامج تطوير القطاع المالي، مدعوماً بإصلاحات تنظيمية وتشريعية أسهمت في رفع كفاءة السوق وتعزيز تنافسيته واستدامته. وقد انعكست هذه الجهود على نمو القطاع وجاذبيته الاستثمارية، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية وحماية حقوق المؤمن لهم، إلى جانب دعم توطين الكفاءات الوطنية واستحداث أكثر من 2,450 فرصة عمل جديدة، ورفع نسبة التوطين إلى 85%.

وانطلاقاً من دور هيئة التأمين في تعزيز تنافسية القطاع ورفع جاهزيته للمستقبل، واصلت الهيئة توسيع حضورها الإقليمي والدولي عبر بناء شراكات إستراتيجية وتوقيع 42 مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون مع جهات محلية ودولية، إلى جانب إطلاق برامج أكاديمية متخصصة بالتعاون مع Bayes Business School، لتطوير القدرات المهنية وتأهيل الكفاءات الوطنية القادرة على قيادة مستقبل صناعة التأمين.

كما واصل التحول الرقمي دوره بوصفه أحد الممكّنات الرئيسة لتطوير القطاع، حيث عملت الهيئة على تعزيز بنيتها التقنية ورفع كفاءة أعمالها الرقابية والإشرافية. وشملت الجهود تنفيذ أكثر من 500 نشاط رقابي وإشرافي، وتطوير 200 معيار للجاهزية السيبرانية، وإطلاق

معالي الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن العريفي محافظ صندوق التنمية الوطني



تستهدف القطاعات ذات الأولوية، وتعزز مشاركة القطاع الخاص، وتمكّن التحول الاقتصادي بما يتواءم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

كما يسعى إلى تعظيم الأثر التنموي من خلال تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم القطاعات الواعدة، وتعزيز الشمول المالي عبر الابتكار والتحول الرقمي والشراكات الإستراتيجية، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، ويعزز مكانة المملكة كمركز اقتصادي ومالي رائد إقليميًا وعالميًا.

يواصل صندوق التنمية الوطني ترسيخ دوره كمحرك إستراتيجي للتنمية الاقتصادية وممكن رئيسي لتحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، من خلال قيادة منظومة تمويل تنموي متكاملة تسهم في تعزيز كفاءة القطاع المالي، وتوسيع الأسواق التمويلية، وتحفيز الاستثمارات النوعية بما يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني واستدامة نموه.

ويعمل الصندوق عبر منظومته من الصناديق والبنوك التمويلية على تطوير حلول تمويلية مبتكرة ومستدامة

سعادة الأستاذ فيصل بن محمد الشريف مدير عام برنامج تطوير القطاع المالي وأمين اللجنة



ويأتي هذا التقدم ثمرةً لتكامل جهود شركاء البرنامج، وتبني أفضل الممارسات الدولية، بما يمكّن القطاع من مواكبة المتغيرات وتسريع وتيرة النمو. ونمضي قدماً في ترسيخ هذه المكتسبات وتعظيم أثرها بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

يجسّد ما تحقق ضمن برنامج تطوير القطاع المالي خلال العام 2025م تقدّمًا متسارعًا في بناء منظومة مالية متكاملة، تركز على أطر تشريعية متقدمة وحلول رقمية مبتكرة، بما يعزز الشفافية والكفاءة ويرفع كفاءة الخدمات ويرتقي بجاذبية السوق المالية.

وقد أسهم البرنامج في تعميق القطاع وتوسيع قاعدة المستفيدين، وتعزيز تنافسيته إقليميًا ودوليًا، في إطار متكامل يدعم استدامة المالية العامة.



الأهداف الإستراتيجية





يرتكز برنامج تطوير القطاع المالي على أربعة أهداف إستراتيجية متكاملة



01 تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

تمكين البنوك وشركات التمويل وشركات التأمين والجهات الفاعلة من توسيع تمويلهم للقطاع الخاص ودعم نمو الاقتصاد الوطني.

02 تطوير سوق مالية متقدمة

تعميق السوق المالية وتوسيع قاعدة المستثمرين وتطوير سوق الصكوك وتعزيز التكامل الدولي.



03 تعزيز وتمكين التخطيط المالي (التقاعد والادخار)

تمكين الأفراد من الادخار والتخطيط المالي وتعزيز الشمول والتثقيف المالي.

04 تمكين إستراتيجية التقنية المالية

بناء منظومة متكاملة للتقنية المالية والمدفوعات وترسيخ المملكة كمركز إقليمي للابتكار المالي.





008_ %

012AAB875B88GGKCC2D4D4EEF
75B2CC2D012AAB84D4EEFF88GG
8875B0124D4EEFF88GGFPA2CC2D
875B0CC2D4EEFF812AAB4D4EEGG
CC2D4E4D875B2E72AABGCA8FF

مؤشرات الأداء 2025





مؤشرات الأداء 2025

نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الإجمالي



يقيس المؤشر حجم الائتمان الممنوح من البنوك وشركات التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية لقطاعي الأفراد والشركات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس المؤشر مستوى تطور القطاع المالي ودوره في دعم نمو القطاع الخاص غير النفطي في المملكة العربية السعودية، من خلال متابعة وتحفيز التمويل والإقراض الموجّه للقطاع الخاص بما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

أصول القطاع المصرفي (مليار ٢)



يقيس المؤشر عمق القطاع المصرفي وأهميته. مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يتأثر بشكل مباشر بحجم إصدار الأوراق المالية الحكومية ومستوى نمو التمويل العقاري.

قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك



يقيس المؤشر حجم التمويل المقدم من البنوك للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس ارتفاع مستويات الإقراض الموجّه لهذا القطاع زيادة دعم القطاع الخاص وتعزيز أثره الإيجابي على الاقتصاد الوطني.

إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



يمثل إجمالي أقساط التأمين المكتتبة مجموع أقساط التأمين العام، بما يشمل تأمين الطيران والطاقة والحوادث والمركبات وغيرها، إضافة إلى التأمين الصحي وتأمين الحماية والادخار، ويقيس هذا المؤشر عمق قطاع التأمين في الاقتصاد ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.



نسبة تغطية التأمين الصحي

القيمة الحالية
حتى العام 2025م هيئة التأمين
%40.87



المستهدف في 2025م
%45

خط الأساس
%33



يقيس المؤشر نسبة تغطية الخطط التأمينية، ويسهم ارتفاعه في تعزيز قطاع التأمين وتقليل المخاطر المالية.

نسبة تغطية تأمين المركبات

القيمة الحالية
حتى العام 2025م هيئة التأمين
%73.21



المستهدف في 2025م
%77

خط الأساس
%39.6



يقيس هذا المؤشر نسبة تغطية التأمين على المركبات، حيث يسهم ارتفاعه في تعزيز قطاع التأمين وتقليل المخاطر المالية.

مؤشرات تطوير السوق المالية

عدد الإدراجات في السوق المالية

القيمة الحالية
حتى الربع الرابع - 2025م هيئة السوق المالية
40



المستهدف في 2025م
26

خط الأساس
6



يقيس المؤشر إجمالي عدد الإدراجات الجديدة في السوق المالية السعودية، بهدف متابعة نمو السوق ومدى مواءمته لمعايير الأسواق الناشئة والمتقدمة الأخرى. إذ أدرجت 15 شركة في السوق الرئيسية و25 شركة في السوق الموازية، بما يعزز عمق السوق وتنوع الفرص الاستثمارية.

القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

القيمة الحالية
حتى الربع الرابع - 2025م هيئة السوق المالية
%66.5



المستهدف في 2025م
%80.80

خط الأساس
%66.52

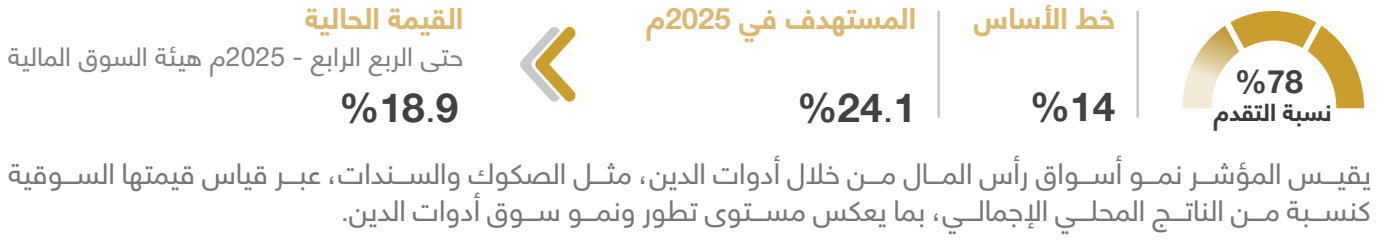


يقيس المؤشر نمو أسواق رأس المال من خلال القيمة السوقية للأسهم المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس مستوى تطور ونمو سوق الأسهم السعودي.

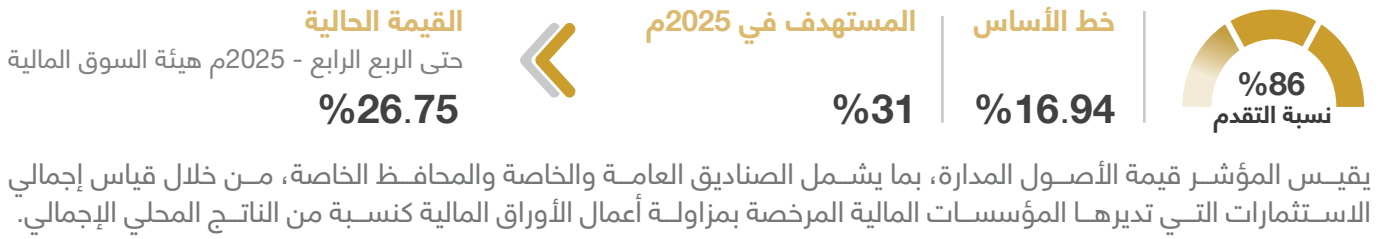




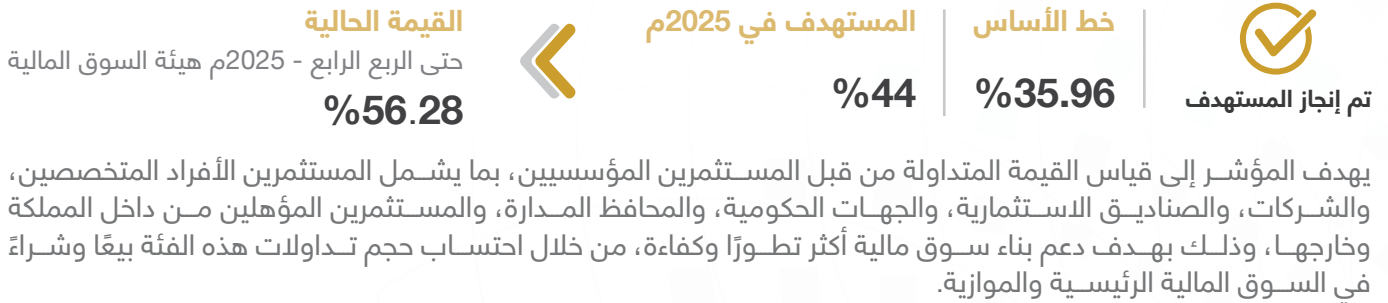
حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول



نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة





نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وقت الإدراج من إجمالي الإدراجات

تم إنجاز المستهدف	خط الأساس	المستهدف في 2025م	القيمة الحالية
✓	40.9%	46%	حتى الربع الرابع - 2025م هيئة السوق المالية 55%

يقيس المؤشر نسبة الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر المدرجة إلى إجمالي عدد الإدراجات في السوق المالية، بهدف تعزيز إدراج هذه الشركات بما يتواءم مع معايير الأسواق الناشئة والمتقدمة، ودعم دور السوق المالية كقناة تمويلية تسهم في نمو المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر واستدامتها.

قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء (مليون #)

تم إنجاز المستهدف	خط الأساس	المستهدف في 2025م	القيمة الحالية
✓	9304	36,738.72	حتى الربع الرابع - 2025م بنك منشآت 38,097.96

يمثل المؤشر قيمة الاستثمارات في صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء، بما يشمل الصناديق القائمة التي أطلقتها المؤسسات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، وفقاً لبيانات هيئة السوق المالية وصناديق الاستثمار الجريء والملكية الخاصة الحكومية، وتشمل استثمارات هذه الصناديق تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، بمشاركة مستثمرين محليين ودوليين، بما يعكس نمو منظومة الاستثمار ودعمها للاقتصاد الوطني.

مؤشرات التخطيط المالي والادخار

إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد (#)

تم إنجاز المستهدف	خط الأساس	المستهدف في 2025م	القيمة الحالية
✓	33	45	حتى العام 2025م هيئة التأمين 231.1

يقيس المؤشر مساهمة الأفراد من السعوديين وغير السعوديين في منتجات تأمين الحماية والادخار، بما يعكس تطور قطاع التأمين وتنوع منتجاته، ويسهم في تعزيز دور القطاع الخاص ومساهمته في الاقتصاد.

نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني

تم إنجاز المستهدف	خط الأساس	المستهدف في 2025م	القيمة الحالية
✓	82%	90%	حتى العام 2025م هيئة السوق المالية 98.74%

يقيس المؤشر عدد حسابات الاستثمار المفتوحة إلكترونياً عبر نظام «اعرف عميلك»، بما يعكس مستوى التطور التقني في القطاع المالي ويعزز جاذبيته، كما تسهم هذه الإجراءات في رفع كفاءة مراقبة الحسابات الاستثمارية وتتبع العمليات ومصادر الأموال والحد من المخاطر المرتبطة بالعملاء أو الحسابات.



مؤشرات تمكين التقنية المالية

عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية

تم إنجاز المستهدف	خط الأساس	المستهدف في 2025م	القيمة الحالية
	82	230	301
			حتى العام 2025م البنك المركزي

يقيس المؤشر نمو شركات التقنية المالية في المملكة من خلال عدد الشركات الواردة في تقرير «فنتك السعودية» السنوي، والذي يشمل الشركات الخاضعة لإشراف البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية وهيئة التأمين، إضافة إلى شركات التقنية المالية التي تمارس أعمالها في المملكة دون الحاجة إلى ترخيص من الجهتين.

حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات

تم إنجاز المستهدف	خط الأساس	المستهدف في 2025م	القيمة الحالية
	%36	%70	%85
			حتى العام 2025م البنك المركزي

يقيس المؤشر التحول نحو المعاملات الرقمية بهدف تقليل الاعتماد على النقد، من خلال متابعة نمو المدفوعات الرقمية وتوسع استخدام حلول التقنية المالية والمحافظ الإلكترونية، بما يساهم في زيادة نسبة المعاملات غير النقدية، ودعم نمو المؤسسات المالية، وتعزيز تبني الحلول الرقمية عبر تقديم حوافز إضافية تشجع على استخدامها.





01

تمكين المؤسسات المالية لدعم نمو القطاع الخاص

تمكين البنوك وشركات التمويل وشركات التأمين والجهات الفاعلة
من توسيع تمويلهم للقطاع الخاص ودعم نمو الاقتصاد الوطني



القطاع المصرفي والبنوك الرقمية

التوسع في الخدمات المصرفية وانطلاق البنوك الرقمية لتعزيز المنافسة والشمول المالي.

بدء مزاولة 3 بنوك رقمية عملياتها المصرفية في المملكة:

1. بنك إس تي سي "STC Bank"

2. بنك فيجن "Vision Bank"

3. آيزي بنك "EZ Bank"

ليصبح إجمالي عدد البنوك الرقمية في المملكة 4 بنوك، وإجمالي عدد البنوك المرخصة 39 بنكاً، وتأتي هذه الخطوة، في إطار أهداف البنك المركزي السعودي الرامية إلى دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة به، ودعم النمو الاقتصادي والمنافسة في القطاع المصرفي، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي والمعايير العالية للأمان والشفافية، بما يُبرز متانة وجاذبية القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد السعودي بشكل عام.

تحول قطاع التأمين

إقرار الإستراتيجية الوطنية للتأمين وتطوير الإطار النظامي وتعزيز كفاءة الإشراف وقضاء التأمين.

الإستراتيجية الوطنية لقطاع التأمين

وافق مجلس الوزراء على الإستراتيجية الوطنية لقطاع التأمين المرتكزة على 11 برنامجاً إستراتيجياً وممكناً و72 مبادرة تُترجم إلى 9 عود إستراتيجية مرتبطة برؤية 2030، تستهدف مضاعفة حجم سوق التأمين ليتجاوز 140 مليار ريال ورفع المساهمة في الناتج غير النفطي إلى 3.6% بحلول العام 2030م.

تطوير مسودة نظام التأمين الحديث

أعدت الهيئة مسودة حديثة لنظام التأمين بعد تحليل أكثر من 500 صفحة من الأنظمة والممارسات الدولية، وصياغة أكثر من 163 توصية، أعادت تنظيم الإطار النظامي للقطاع، وحددت متطلبات الترخيص لممارسة أنشطة التأمين وإعادة التأمين، ورسخت مبادئ العلاقة التعاقدية بما يحقق العدالة والشفافية.



استقطاب شركات التأمين العالمية

استقطبت هيئة التأمين شركات عالمية رائدة منها Orient - Deloitte Actuarial Services - Willis Towers Watson، إلى جانب منح موافقات مبدئية لـ 7 شركات إضافية، بما يدعم توسع السوق ويرفع التنافسية ويوسع خيارات الأعمال للعملاء والشركات.

تجربة المستفيد والتوطين

منظومة معالجة شكاوى عالية الكفاءة وتوطين قياسي ونقله في قضاء التأمين.

معالجة الشكاوى وتجربة المستفيد

عالجت هيئة التأمين أكثر من 438,000 شكاوى تأمينية خلال عام 2025م بمتوسط زمن إغلاق 4 أيام فقط، بمعدل رضا حوالي 95% عن خدمات مركز الاتصال، مع نشر مؤشرات الشكاوى شهرياً على مستوى كل شركة وكل منتج لتعزيز الشفافية وتمكين المستفيدين من اتخاذ قرارات واعية.

توزيع الفائض التأميني المباشر على المستفيدين

طبقت هيئة التأمين آلية جديدة لتوزيع الفائض عبر الخصم المباشر عند تجديد الوثيقة، ووُزِعَ أكثر من 60 مليون ريال مباشرة على المستفيدين، بما بسّط رحلة المستفيد ورفع الشفافية وعزز الثقة بممارسات القطاع.

التوطين في قطاع التأمين

بلغ عدد السعوديين العاملين في قطاع التأمين 16,693 من إجمالي 19,615 موظفاً، بنسبة توطين وصلت إلى 85.1%، إضافة إلى خلق 2,450 فرصة عمل جديدة استحوذ السعوديون على 77% منها.

نقلة جوهرية في قضاء التأمين

انخفض متوسط مدد التقاضي في قضايا التأمين بنسبة 60%، من 136 يوم عمل في 2024م إلى 55 يوماً في 2025م، بنسبة رضا للمستفيدين بلغت 95.4%، عبر إعادة هندسة الإجراءات وأتمتتها.

مؤتمر ومعرض التأمين العالمي 2025 ingate



استضافت المملكة المؤتمر بمشاركة أكثر من 9,400 مختص، وتوقيع 42 مذكرة تفاهم، إلى جانب إطلاق تراخيص ومبادرات إستراتيجية جديدة، بما يرسخ مكانة المملكة كمركز إقليمي للتأمين.



تطوير سوق مالية متقدمة

إصلاحات نوعية لتعميق السوق المالية وتوسيع قاعدة
المستثمرين وتطوير سوق الصكوك وتعزيز التكامل الدولي





توسيع قاعدة المستثمرين

فتح السوق الموازية لفئات جديدة وتطوير حسابات المستثمر الأجنبي وفتح الاستثمار العقاري بمكة والمدينة.

فتح السوق الموازية لفئات جديدة من المستثمرين

وُسِّعت فئات المستثمرين المؤهلين بإضافة حملة درجة البكالوريوس في تخصصات التمويل والاستثمار والمحاسبة والمالية، إلى جانب تخفيف معايير المستثمرين الأفراد، بما يعزز السيولة وتنويع التمويل ويوسع قاعدة المستثمرين.

تطوير حسابات المستثمر الأجنبي

حُدِّثت تعليمات فتح الحسابات لتمكين المستثمر الأجنبي الفرد المقيم في دول مجلس التعاون من الاستثمار في الأسهم المدرجة بالسوق الرئيسية، مع إتاحة استمرار الحساب بعد انتهاء الإقامة في المملكة، بما يجذب فئات جديدة ويعزز الثقة بالسوق المالية.

الاستثمار الأجنبي في الشركات العقارية بمكة والمدينة

أُتيح للأجانب الاستثمار في أسهم الشركات السعودية المدرجة المالكة لعقارات داخل مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفق ضوابط محددة، بما يدعم سيولة المشاريع التنموية ويرفع التنافسية ويوسع قاعدة المستثمرين الدوليين.

حماية المستثمرين عبر صناديق التعويضات

أطلقت صناديق التعويضات لتمكين المتضررين من استعادة حقوقهم الناتجة عن مخالفات السوق، عبر توجيه المكاسب غير المشروعة لتعويضهم. وقد استفاد منها أكثر من 20,000 متضرر خلال العام، بما يعزز الثقة في السوق ويحمي حقوق المستثمرين.

تطوير الأدوات والتكامل الدولي

تطوير الإطار التنظيمي لشهادات الإيداع السعودية والتسجيل البيئي الخليجي لصناديق الاستثمار.

الإطار التنظيمي لشهادات الإيداع السعودية

طُوِّرَ الإطار التنظيمي لطرح شهادات الإيداع السعودية مقابل أسهم أجنبية مُصدرة في أسواق مالية دولية، بما يوسع خيارات الإدراج ويعزز تكامل السوق المالية السعودية مع الأسواق العالمية ويرفع جاذبيتها الاستثمارية.



توافق لائحة المقاصة النهائية مع الممارسات الدولية

صادقت الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات ISDA على لائحة المقاصة النهائية وترتيبات الضمان المرتبطة بها التي اعتمدتها هيئة السوق المالية، مؤكدة توافقها مع الممارسات الدولية، بما يعزز نفاذ العقود المالية المؤهلة ويدعم استقرار النظام المالي ونمو سوق المشتقات.

التسجيل البيئي الخليجي للصناديق

طبقت اللائحة الموحدة للتسجيل البيئي لصناديق الاستثمار بين أسواق دول مجلس التعاون، بما يُسهّل نفاذ الصناديق بين الأسواق الخليجية، ويزيد جاذبية السوق المالية السعودية للاستثمارات الدولية، ويعزز السيولة والنمو الاستثماري المشترك.

اعتماد حزمة من التحسينات التنظيمية للصناديق الاستثمارية في المملكة

تطوير الأطر النظامية لصناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية، وتوسيع قنوات التوزيع، وتعزيز الحوكمة والإفصاح، وزيادة مرونة الاستثمار وتنوع الأصول ليوثر دعماً مباشراً لنمو صناعة إدارة الأصول، وحماية حقوق المستثمرين، ورفع جاذبية السوق المالية السعودية.

سوق أدوات الدين والصكوك

ترخيص أول نظام تداول بديل وتوسيع قنوات التمويل الجماعي ودخول مؤشرات JP Morgan الدولية.

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يعلنان عن تطوير برنامج "صح" للصكوك الحكومية وذلك من خلال إصدار صكوك بصيغة الإجارة

ويأتي هذا الإعلان في إطار الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة لتلبية احتياجات الأفراد وتقديم حلول مبتكرة للمنتجات الادخارية؛ باعتبار منتج (صح) من مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي الذي يعد ضمن برامج رؤية السعودية 2030 الهادف إلى رفع معدلات الادخار بين الأفراد عبر تحفيزهم على استقطاع جزء من دخلهم بشكل دوري وتخصيصه للادخار، إضافة إلى زيادة المعروض من المنتجات الادخارية، وإثراء الثقافة المالية بأهمية الادخار وفوائده في التخطيط للأهداف مستقبلية.

الموافقة على بدء ممارسة أعمال السوق لأول مقدم خدمة من فئة نظام التداول البديل

رُخصت شركة Tradeweb كأول مقدم خدمة من فئة نظام التداول البديل للصكوك وأدوات الدين، وثاني جهة تدير سوقاً ثانوية لأدوات الدين بعد تداول السعودية، بما يوسع المنتجات المتاحة ويعزز الشفافية والكفاءة في التداول.

تحسين حوكمة المنشآت ذات الأغراض الخاصة

تطوير حوكمة المنشآت ذات الأغراض الخاصة وتوسيع نطاق أدوارها في إصدار أدوات الدين وتمكين عمليات التوريد، مع تعزيز استقلالية مجالس إدارتها وتنظيم مسؤوليات الوصي. ويعكس هذا التطوير دعماً مباشراً لتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين، وتمكين نمو صناعة إدارة الأصول، وتوفير قنوات تمويل أكثر كفاءة وتنوعاً في السوق المالية.

J.P.Morgan

إدراج المملكة في مؤشر جي بي مورغان للسندات الحكومية ومؤشر بلومبيرغ للأسواق الناشئة

إدراج الصكوك الحكومية المقومة بالريال السعودي ضمن مؤشر أدوات الدين الحكومية للأسواق الناشئة (GBI-EM)، ابتداءً من 29 يناير 2027م، وذلك بشكل تدريجي بوزن متوقع يبلغ 2.52% من المؤشر، بالإضافة إلى مؤشر بلومبيرغ للسندات الحكومية بالعملات المحلية للأسواق الناشئة.

توسيع قنوات التمويل الجماعي لأدوات الدين

طُوِّر الإطار التنظيمي لطرح أدوات الدين عبر منصات التمويل الجماعي، بعد استكمال تجربته في مختبر التقنية المالية، بما يمكن مؤسسات السوق من ممارسة هذا النشاط ويوسّع نفاذ المستثمرين إلى السوق.

دليل أدوات الدين المستدامة

اعتمد دليل إصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة، تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، بما يشجع الإصدارات المحلية ويُمكن تمويل المشاريع ذات الأثر البيئي والاجتماعي.



03

تعزيز وتمكين التخطيط المالي

تمكين الأفراد من الادخار والتخطيط المالي وتعزيز الشمول
والتثقيف المالي عبر مبادرات نوعية ومنصات إقليمية



الثقافة المالية والوعي الاستثماري

مبادرات وجوائز إقليمية لنشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي الاستثماري لدى المجتمع.

النسخة الثالثة من جائزة المستثمر الذكي الخليجي

استقطبت الجائزة أكثر من 88,000 مشاركة بزيادة تجاوزت 96% عن النسخة السابقة، وتُوجَّ 44 فائزاً عبر أربع مسارات إبداعية: الفيديو والرسم والتصوير والكتابة، بما يعكس اتساع الأثر التوعوي للجائزة وإسهامها في إثراء المحتوى المالي.

إطلاق الموسم الرابع من جائزة "مُلم"

أُطلق الموسم الرابع بإجمالي جوائز يتجاوز 1.5 مليون \$، استمراً للجهود في نشر الثقافة المالية في دول مجلس التعاون، وتحفيز الأجيال على إنتاج محتوى مالي نوعي ومؤثر يُعمِّق الوعي الاستثماري.

حملات التوعية التأمينية للمجتمع

نُفذت أكثر من 30 حملة ومنشوراً توعوياً متخصصاً غطت التأمين الصحي والمركبات والسفر والحج والعمرة والعيوب الخفية للمباني، بمعدلات وصول وتفاعل تجاوزت عشرات الملايين من مرات الظهور والمشاهدات.



مبادرة الوعي المالي للمرأة

مبادرة وطنية لتمكين رائدات الأعمال من مفاهيم الاستدامة المالية والاستثمار الذكي وتحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، نُفذت عبر ورش حضورية وافتراسية في عدد من مناطق المملكة.



تمكين رأس المال البشري للقطاع المالي

الأكاديمية المالية: منصة وطنية لتطوير القدرات المهنية والقيادية في القطاع المالي.

منظومة تدريب شاملة وأثر متسع

واصلت الأكاديمية المالية دورها في تطوير القدرات المهنية للقطاع المالي من خلال تقديم أكثر من 1,300 برنامج تدريبي استفاد منها أكثر من 25,000 مستفيد داخل وخارج القطاع المالي، من بينهم 20,948 متدرباً من قطاعات البنوك والتمويل والتأمين والأوراق المالية، بما يسهم في رفع كفاءة الكوادر الوطنية وتلبية الاحتياجات المتغيرة للقطاع.

شراكات أكاديمية عالمية رفيعة المستوى

رسخت الأكاديمية المالية شراكات إستراتيجية مع نخبة من المؤسسات الأكاديمية والمهنية العالمية، من بينها أكسفورد وهارفارد وكلية لندن للأعمال وبيركلي وHEC Paris ومعهد سويس ري وICAEW، لتطوير برامج نوعية ومبادرات مشتركة تسهم في نقل المعرفة العالمية وبناء قدرات متقدمة للقطاع المالي.



تمكين القيادات المالية

أسهمت الأكاديمية المالية في إعداد وتمكين أكثر من 1,500 قيادي وقيادية من القطاع المالي والقطاعات المرتبطة به، من خلال منظومة متكاملة من البرامج القيادية المتخصصة والشراكات الدولية المرموقة، بما في ذلك برامج مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية والقيادات النسائية.



منظومة الشهادات المهنية المتخصصة

طورت الأكاديمية المالية منظومة متكاملة للشهادات والاختبارات المهنية تضم 54 شهادة متخصصة تغطي مختلف مجالات القطاع المالي، مدعومة بمحتوى علمي وبنوك أسئلة محدثة ومراكز اختبارات دائمة ومتنقلة، بما مكن أكثر من 37,000 مختبر من الحصول على فرص تقييم واعتماد مهني وفق أفضل الممارسات العالمية.



بناء قاعدة وطنية من المدربين

واصلت الأكاديمية المالية تعزيز الاعتماد على الكفاءات الوطنية في تنفيذ برامجها، حيث نُفذ 63% من البرامج التدريبية عبر مدربين مستقلين، شكل السعوديون منهم 68%، بما يساهم في بناء قاعدة وطنية مستدامة من الخبراء والممارسين القادرين على نقل المعرفة وتطوير الكفاءات في القطاع المالي.





04

تمكين إستراتيجية التقنية المالية

منظومة متكاملة للتقنية المالية والمدفوعات الرقمية ترسخ
هوية المملكة كمركز إقليمي للابتكار المالي





نمو منظومة التقنية المالية

تجاوز المستهدفات في عدد الشركات والوظائف والاستثمار وإنجاز جميع مبادرات الإستراتيجية.

301 شركة تقنية مالية تعمل في المملكة العربية السعودية

تجاوز عدد شركات التقنية المالية مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2025م 230 شركة، ليصبح إجمالي عدد الشركات في نهاية العام 2025م 301 شركة تقنية مالية فاعلة في المملكة، ليسهم ذلك في تحقيق الأثر المنشود بالوصول إلى 525 شركة تقنية مالية في العام 2030م.

نمو الوظائف في مجال التقنية المالية

14,100+ وظيفة مباشرة في مجال التقنية المالية منها 10,800+ وظيفة في الشركات التي تقع تحت إشراف ورقابة البنك المركزي السعودي بنهاية العام 2025م.

نمو المجموع التراكمي للاستثمار الجريء في قطاع التقنية المالية

تجاوز المجموع التراكمي للاستثمار الجريء في قطاع التقنية المالية بنهاية العام 10.1 مليار ٢ سعودي.

نمو مساهمات قطاع التقنية المالية في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ حجم مساهمة قطاع التقنية المالية في الناتج المحلي بنهاية العام 2024م 4.228 مليار ٢ سعودي.

استكمال جميع مبادرات إستراتيجية التقنية المالية

الانتهاء من تنفيذ جميع المبادرات الإستراتيجية البالغة 11 مبادرة بنهاية العام 2025م، بما يعكس التزام البنك المركزي السعودي بتطوير منظومة شاملة للتقنية المالية ودعم الابتكار وتنويع الاقتصاد الرقمي.

حصة المدفوعات الإلكترونية تسجل 85% من إجمالي عمليات الدفع لقطاع التجزئة (الأفراد) في العام 2025م

أعلن البنك المركزي السعودي "ساما" عن تسجيل حصة المدفوعات الإلكترونية نسبة 85% من إجمالي عدد عمليات الدفع المنفذة في قطاع التجزئة "الأفراد" بنهاية العام 2025م، مقارنة بنسبة 79% المسجلة في العام 2024م.

ويتزامن هذا الإنجاز مع تحقيق أنظمة المدفوعات الوطنية في المملكة نموًا معتبرًا خلال العام 2025م، حيث سجل عدد عمليات الدفع الإلكترونية المنفذة عبرها نحو 14.6 مليار عملية، مقارنة بـ 12.6 مليار عملية في العام 2024م.



وتعكس هذه النسبة في حصة المدفوعات الإلكترونية المستوى المتقدم للمملكة عالميًا، مدعومةً بتسجيل أرقام قياسية عبر نظام المدفوعات الوطني "مدى" لمدفوعات البطاقات من خلال نقاط البيع والتجارة الإلكترونية. إلى جانب تحقيق أرقام متصاعدة بأحجام العمليات المعالجة عبر أنظمة المدفوعات الوطنية الأخرى مقارنةً بالعام السابق، مما يعكس التوسع في تبني حلول الدفع الإلكترونية، وتنامي الاعتماد عليها في مختلف التعاملات اليومية.

منظومة المدفوعات والبنية الرقمية

شراكات دولية لتعزيز منظومة المدفوعات وبناء بنية رقمية متطورة في قطاع التأمين.

تعزيز نظام المدفوعات الرقمية

- وُقّع البنك المركزي السعودي "ساما" وشركة Ant International اتفاقية لإتاحة خدمة قبول مدفوعات شبكة Alipay+ خلال العام 2026م، من خلال نظام المدفوعات الوطني "مدى" في المملكة.
- أعلن البنك المركزي السعودي "ساما" إطلاق خدمة الدفع Google Pay أحد منتجات Google من خلال نظام المدفوعات الوطني "مدى" في المملكة.

منصة التكامل التأمينية RegTech Hub

أطلقت هيئة التأمين بحيرة البيانات ومنصة التكامل التأمينية RegTech Hub، وربطت بها 22 شركة تأمين، إلى جانب البدء في تطبيق منصة التحقق من القروض التأمينية باستخدام تقنية البلوك تشين بالتعاون مع 3 شركات.

تطوير "معمل التأمين"

تطوير معمل التأمين كبيئة تجريبية تنظيمية تمكّن شركات التأمين وشركات تقنيات التأمين من اختبار نماذج ومنتجات مبتكرة قبل الإطلاق التجاري، بما يحفّز الابتكار والتنوع في السوق.

مؤتمر Money20/20 الشرق الأوسط

منصة عالمية للمدفوعات والتقنية المالية تستضيفها المملكة ترسيخاً لموقعها كمركز إقليمي للابتكار المالي.

+38,500



زائر

4.6 مليار دولار

قيمة الصفقات والإعلانات



276

جلسة



450

متحدثاً



451

علامة / جهة عارضة



تريليون دولار

أصول تحت الإدارة



157

شركة ناشئة



2,228

اجتماع ثنائي



1.04 تريليون دولار

سيولة استثمارية





بناءً على المنجزات وانسجاماً مع رؤية السعودية 2030،
ترسم الجهات الشريكة للبرنامج تطلعاتها المستقبلية
عبر مسارات طموحة تُعمّق أثر القطاع المالي.

التطلعات المستقبلية

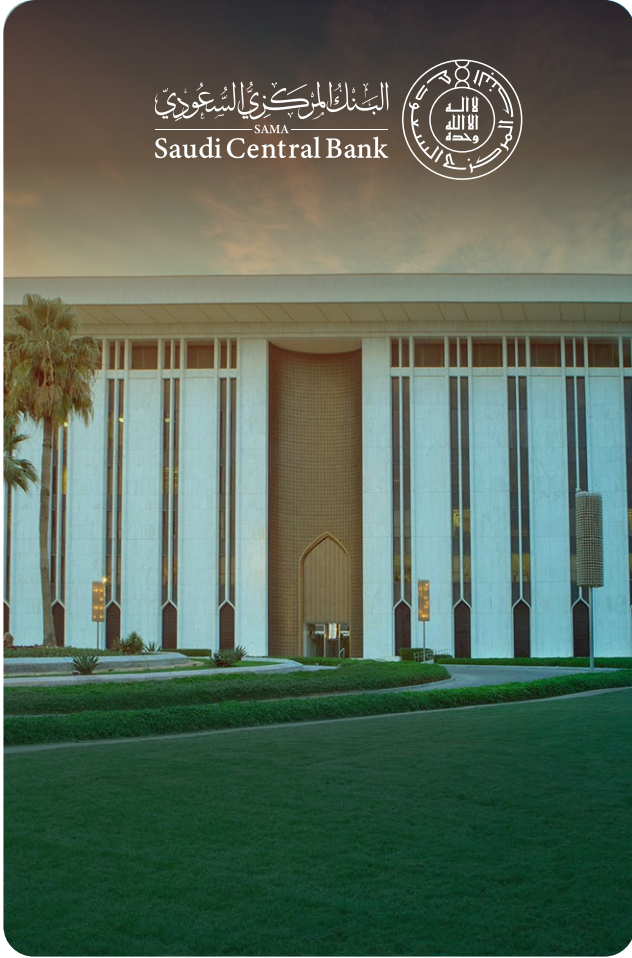




تطلعات

البنك المركزي السعودي

- استمرار مواكبة أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير الدولية، بما يحافظ على مكانة المملكة ويسهم في تعزيز متانة واستقرار القطاع المالي
- مواكبة أحدث التطورات من خلال تحديث الأنظمة والتشريعات، بما يسهم في تعزيز الرقابة وتطور القطاع المالي.
- مواصلة دعم وتطوير الحلول المالية المبتكرة، بما يسهم في تعزيز الابتكار ومواكبة تطورات التقنية المالية.
- تطوير منظومة المدفوعات، بما يشمل أنظمة نقاط البيع؛ لتعزيز الكفاءة التشغيلية وسهولة الاستخدام وجاهزية الأنظمة.
- تعزيز الوعي بالثقافة المالية ودعم التوجه نحو تحقيق الشمول المالي.



تطلعات

هيئة السوق المالية

- تعزيز الدور المحوري للسوق المالية كمحرك رئيس لتمويل النمو الاقتصادي وتنويع مصادره المستدامة.
- الارتقاء بصناعة إدارة الأصول لتكون ركيزة استثمارية تجذب رؤوس الأموال المحلية والدولية.
- تعميق سوق الصكوك وأدوات الدين ليكون منصة تمويل متقدمة تدعم مشاريع القطاعين العام والخاص.
- رفع جاذبية السوق للمستثمرين الدوليين وترسيخ مكانتها ضمن الأسواق المتقدمة عالمياً.





تطلعات هيئة التأمين

- مضاعفة حجم سوق التأمين من 66 مليار عام 2023 ليتجاوز 140 مليار في عام 2030م.
- زيادة نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 3.6% بحلول عام 2030، مقارنةً بـ 2.25% في العام 2025م.
- مضاعفة حجم رأس المال المبني على المخاطر وزيادته ليصل إلى 50 مليار في العام 2030، مقابل 29,1 مليار في العام 2024م.
- زيادة عدد الأفراد المشمولين بتغطية التأمين الصحي إلى 23 مليون في عام 2030 مقابل 14,4 مليون فرد في العام 2025م.
- زيادة عدد الوظائف في سوق التأمين لتصل إلى 38.6 ألف وظيفة بحلول عام 2030، مقابل 19,615 وظيفة في العام 2025.
- تمكين بيئة الأعمال ودعم الابتكار وحماية حملة الوثائق من خلال إجراء ما يقارب 200 تعديل تنظيمي .



تطلعات الأكاديمية المالية

- الاتجاه نحو مرحلة جديدة من التوسع المنضبط، تقوم على البناء على ما تحقق سابقاً، وتعظيم الاستفادة من فرص النمو في سوق التدريب والشهادات المهنية، وتعزيز دورها كمُمكن وطني يستجيب لاحتياجات القطاع المالي الحالية ويستشرف متطلبات المستقبل، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.
- تبني نموذج تشغيلي يركز على احتياجات القطاعات المالية، بحيث تعمل المراكز كوحدات متكاملة لتصميم البرامج وتطوير الأعمال.
- تصميم إطار لقياس أثر البرامج وربط المخرجات بمستهدفات رؤية السعودية 2030 وتنمية رأس المال البشري.
- بناء شبكة مدربين سعوديين معتمدين لتعزيز الاكتفاء الداخلي ورفع جودة التنفيذ.
- التوسع في التعلم الرقمي من خلال تطوير منصات وبرامج إلكترونية مرنة تدعم التعلم الذاتي وتعزيز نطاق الوصول وتحسن جودة المخرجات.
- بناء شراكات محلية ودولية مع جامعات ومؤسسات رائدة لتطوير برامج نوعية عالية الأثر.
- تطوير برامج متخصصة ذات أثر مؤسسي مستدام تعزز التنافسية والمكانة المرجعية للأكاديمية.
- التحول إلى منصة وطنية للتمكين عبر مواءمة برامج الأكاديمية مع إطار المهارات المالية، وتطوير منظومة متكاملة لقياس الأثر وربط مخرجات التدريب بأهداف تنمية رأس المال البشري، كما ستولي الأكاديمية اهتماماً خاصاً بتعزيز شراكاتها الإستراتيجية: محلياً ودولياً وتعزيز استدامتها المالية، والعمل على تطوير إستراتيجيتها المستقبلية وصولاً إلى العام 2030م.
- تعزيز الحضور الإقليمي والدولي من خلال ترسيخ موقع الأكاديمية كمركز إقليمي للتميز المالي والتوسع خليجياً وعربياً.





أبرز المصطلحات المالية المستخدمة

المصطلح	المعنى
برامج تحقيق الرؤية	المبادرات والمشاريع والبرامج التي تعمل على تحقيق المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية لرؤية السعودية 2030 ويعمل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على مراقبة أدائها وتنفيذها.
برنامج تطوير القطاع المالي	إحدى برامج رؤية السعودية 2030 ، ويهدف إلى تنويع مصادر الدخل وزيادة ثقافة الادخار ، وتعدد طرق التمويل ومشاريع الاستثمار، كما يؤدي دورًا أساسيًا ومهمًا في تحويل القطاع المالي السعودي إلى مركز قوة للنمو والتنوع الاقتصادي، من خلال إنشاء قطاع مالي حيوي وفعال.
تأمين	عقد يوافق بموجبه أحد الأطراف (المؤمن لديه) على تقديم حماية مالية أو تعويض لطرف آخر (المؤمن عليه) في حالة وقوع مخاطر أو خسائر محددة.
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدولة معينة، وتُحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في الدولة. يتم استخدام هذا المؤشر لقياس مستوى رفاهية الفرد في الاقتصاد.
حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة قطاع اقتصادي معين (مثل الزراعة، الصناعة، أو الخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدولة. تُستخدم هذه الحصة لتحديد مدى أهمية قطاع معين في الاقتصاد الوطني.
وكالة تصنيف ائتماني	مؤسسات تقيم تصنيفات الائتمان للأفراد أو الشركات أو الجهات الحكومية. وتشمل بعض وكالات التصنيف المعروفة تصنيفات ستاندرد آند بورز، وموديز، وفيتش.
تقنية مالية	استخدام التقنية من أجل تعديل الخدمات المالية وتحسينها وأتمتها بما يخدم الشركات أو المستهلكين.



المصطلح	المعنى
تقييم التصنيف الائتماني	تقييم تقدمه وكالات التصنيف الائتماني مثل: ستاندرد آند بورز، موديز، وفيتش للتصنيف الائتماني للكيانات العامة أو الخاصة (مثل: شركة، دولة) أو للسندات وأدوات الدين الأخرى. ويشمل التصنيف الاستثماري جميع الآراء التي تشير إلى مستوى سلامة استثمار أعلى من درجة استثمارات المضاربة. وكلما ارتفعت درجة الاستثمار في أدوات الدين ارتفع احتمال سدادها في الوقت المناسب.
الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي قيمة السلع والخدمات التي تنتج داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة.

للاطلاع على معجم المصطلحات المالية والاقتصادية



نحو قطاع مالي متنوع وفعال

برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA